مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 107-127
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

دراسة تحليلية لتداعيات الجائحة على صعيد الاقتصاد و سوق العمل حالة الاقتصادات المتقدمة و البلدان النامية

Analytical study of the repercussions of the pandemic at the level of the economy and the labor market The state of advanced economies and developing countries

نجاة وسيلة بلغنامي[1] *،

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، مخبر التنمية و المقاولاتية،المركز الجامعي علي كافي ،

wacila20006@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/06 **تاريخ القبول:** 2023/02/02 **تاريخ النشر:** 2023/03/01

مستخلص:

في أعقاب انتشار سلالة أوميكرون الجديدة المتحورة من فيروس كورونا وفي سياق الأزمة الحالية جاءت دراسة لتحليل اثار الجائحة في على الاقتصاد العالمي و سوق العمل ، حيث دأبت عدة حكومات، على ادارة مسارات التعافي للخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية عليه نحاول من خلال هذه الدراسة ابراز اهم التوقعات التي جاء بها التقرير و التي تتمثل في :توقع أن تكون خسائر المدى المتوسط أقل من الخسائر التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، بتدني بنحو 3% عن الناتج العالمي المتوقع قبل وقوع الجائحة تعافي الاقتصاد العالمي على أن يبلغ النمو 6 % في سنة 2021 و 4,4 % في 2022 .بسبب تباين سرعة الاستجابة و احتمال الضرر الاقتصادي بين الدول .ارتفاع معدل البطالة العالمي5.7 %. حيث توقع 205 ملايين شخص في عام 2022، متجاوزاً إلى حد كبير مستوى الـ 187 مليون شخص المسجل في عام 2019.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ؛ الجائحة و الازمة ؛ سوق العمل ، البطالة . سوق مالي.

تصنيفات JEL: J01.O11 ،F43
E24,E32,E42,

Abstract :

In the wake of the spread of the new mutated Omicron strain of the Corona virus and in the context of the current crisis, a study came to analyze the effects of the pandemic on the global economy and the labor market, where several governments have been managing recovery paths to get out of this health and economic crisis on him. We try through this study to highlight the most important The expectations stated in the report, which are represented in: The medium-term losses are expected to be less than the losses that followed the global financial crisis, with a decrease of about 3% from the expected global output before the outbreak of the pandemic recovery of the global economy, with growth reaching 6% in a year 2021 and 4.4% in 2022.Due to the varying speed of response and the possibility of economic damage between countries. High global unemployment rate of 5.7%. It projected 205 million people in 2022, far exceeding the level of 187 million people recorded in 2019.

Keywords: Economic Growth; Pandemic andCrisis; Labor Market; Unemployment; Financial Market.

JEL Classification:
F43;J01;O11 ;E42 ;E32 ; E24

* المؤلف المرسل

مقدمة

ساهم التباعد الاجتماعي وتوافر اللقاحات والعلاجات من إبطاء وتيرة انتشار الفيروس وإنقاذ الناس ، غير ان تداعيات صدمة جائحة كوفيد-19 و ظهور سلالات جديدة لا يزال يحصد العديد من الارواح و يشل الكثير من القطاعات في كافة الاصعدة في الصحة العامة، وإدارة الدَّين، وسياسات الموازنة، وأنشطة البنوك المركزية والإصلاحات الهيكلية .حيث اختلفت البلدان في درجة الإصابة المتوقعة بهذه الندوب، تبعا لهيكل اقتصاداتها وحجم الاستجابة الصادرة عن سياساتها.ومن المتوقع أن تعاني اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ندوب أكبر مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة . كما توقع أن يسجل معدل نمو التجارة العالمية 8.4% في 2021، وأن تظل تجارة الخدمات عبر الحدود (السياحة، والنقل) ضعيفة حتى يتم احتواءالوباء. وعلى الجانب الإفريقي؛ توقع الصندوق استمرار وباء كورونا في إلحاق خسائر كبيرة بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك عقب أكبر انكماش في المنطقة (-1.9%) في 2020، مع توقعات أخرى بانتعاش النمو ليصل إلى 3.4% في 2021، وهو أقل بكثير من الاتجاه المتوقع قبل الوباء.و بالرغم من بلوغ الحكومات نحو 16 تريليون دولار لتقديم الدعم المالي أثناء الجائحة، كانت البنوك المركزية على مستوى العالم زادت ميزانياتها العمومية بقيمة مجمعة قدرها 7.5 تريليون دولار لمواجهة الجائحة، وضخت سيولة في 2020 فقط تتجاوز ما ضخته في السنوات العشر الماضية.فقد قدر صندوق النقد الدولي خسائر الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا بنحو 15 تريليون دولار حتى نهاية 2024، بما يعادل 2.8 % من إجمالي الناتج العالمي. في حين توقع أن يصل معدل البطالة العالمي إلى 205 ملايين شخص في عام 2022، متجاوزاً إلى حد كبير مستوى الـ 187 مليون شخص المسجل في عام 2019. وهذا يعني أن معدل البطالة يبلغ 5.7 %. وباستثناء فترة أزمة كوفيد-19، كان آخر مرة يصل فيها معدل البطالة إلى هذه النسبة في عام 2013.

اشكالية الدراسة :

في جويلية من سنة 2021 راجع صندوق النقد الدولي توقّعاته للنمو العالمي صعودًا إلى 6% هذا العام. لكنّ ذلك كان قبل أن تنتشر المتحوّرة دلتا في أنحاء العالم.و بالرغم من أن الولايات المتحدة والصين، القوّتان الإقتصاديتان الرائدتان في العالم، و المحرّكين الأساسيَّين للنمو حتى وإن كان انتعاشهما يتباطأ استمرت بعض الإقتصادات المتقدّمة والناشئة في النمو على سبيل الذكر ليس الحصر : إيطاليا وأوروبا على نطاق أوسع من جهة .من ناحية أخرى العديد من البلدان الأخرى سجلت استمرار تدهورها و هذا راجع الى عدم توفر او قلة الوصول إلى

اللّقاحات والإستجابة السياسية المحدودة، خصوصًا الدول المنخفضة الدخل و هذا ما يؤثر على الاستجابة بتعاظم فجوة النمو على كافة الاصعدة بالرغم من تكفل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في متابعة تلقيح تلقيح 40 % من سكان العالم بحلول نهاية العام الحالي و70 % بحلول النصف الأول من عام 2022 . هذه المشكلة التي تواجه بعض الدول الناشئة والإقتصادات النامية ارتفاعًا في أسعار المعيشة .و بحسب التقرير فمن المتوقَّع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6% في العام الجاري مقابل نحو 5.1% في التقرير السابق، على أن يتقلَّص معدَّل النمو العالمي في 2022 إلى 4.4% . كان قد أشار الصندوق في تقريره إلى أنَّ الاقتصادات الناشئة ستنمو بمعدَّل 6.7%، فيما ستنمو الدول المتقدِّمة بمعدَّل أقل عند 5.1%. **من هذا المنطلق ماهي السيناريوهات المتوقعة لتأثير الجائحة على الاقتصادات المتقدمة و البلدان النامية و على سوق العمالة؟**

1- آثاره على الاقتصاد :

بعد قرابة سنتين منذ بداية ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بتاريخ نهاية ديسمبر2019. واستفحال انتشار الجائحة التي تسببت في وفاة أكثر من 4.834.188شخص عبر العالم و اصابة أكثر 236.725.875 .تم شهود تعاف للاقتصاد العالمي في عام 2021 بعد الكساد في 80 عاما. غير ان هذا الانتعاش يتفاوت بين البدان أين تسجل الاقتصادات الكبيرة معدل نمو قويا في حين سيتأخر العديد من الاقتصادات النامية عن اللحاق بالركب.ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو العالمي لتصل إلى 5.6% لسنة 2021، بسبب نمو اقتصادات الولايات المتحدة والصين. وعلى الرغم من تعديل تنبؤات النمو لكل منطقة من مناطق العالم تقريبا بالزيادة بالنسبة لعام 2021، فإن العديد من المناطق لا تزال تعاني من جائحة كورونا وما تمخضت عنه من تداعيات طويلة الأجل. وعلى الرغم من انتعاش هذا العام، فمن المتوقع أن يقل مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2021 بنسبة 3.2% عن تنبؤات ما قبل الجائحة، ومن المرتقب أن يظل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية دون مستويات ذروته قبل الجائحة لفترة طويلة من الزمن. ومع استمرار تصاعد الجائحة، فإنها ستُحدِّد معالم مسار النشاط الاقتصادي العالمي. حيث حذّرت صندوق النقد الدولي من تراجع النمو العالمي قليلا لسنة2021 بسبب الهوة المتزايدة بين الدول الغنية المستفيدة عالميًا من الإنتعاش الإقتصادي والدول الفقيرة المتضرّرة من نقص اللّقاحات.و توقع انخفاضا في النمو عما تم توقعه في شهر جويلية2021. و بسبب

ارتفاع حاد في أعداد الإصابات للفيروس اضطرت الدول الى العودة الى الإغلاق من جديد في الشهور الأخيرة من عام 2020 وامتداد ذلك لسنة 2021 .تم عديل توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 بزيادة قدرها7، 0 نقطة مئوية إلى 3,8 % في منطقة اليورو، وبزيادة قدرها 1,9 نقطة مئوية إلى 1,5 %في المملكة المتحدة. وبالنسبة لمنطقة آسيا الصاعدة والنامية، تم تعديل توقعات عام 2021 بزيادة قدرها 0,6 نقطة مئوية نتيجة تعاف فاق التوقعات الأولية عقب إرخاء قيود الإغلاق في عدد من البلدان الكبرى كالهند مثلا.وبالنسبة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ظلت توقعات عام 2021 ثابتة عموما وإن كانت تعكس اختلافات ملحوظة فيما بين البلدان حسب مسار الجائحة، وبدء توفير اللقاحات، ومدى الاعتماد على السياحة، وتطورات أسعار النفط، والحيز والإجراءات المتخذة من خلال السياسات و الحزم الوقائيةومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الصين 8.1 بالمائة في 2021 و5.6 بالمائة في 2022، بينما كانت توقعات أكتوبر 8.2 بالمائة و5.8 % على الترتيب، في حين بلغ النمو المتوقع لاقتصاد الهند 11.5 %في 2021، بزيادة 2.7 نقطة مئوية عن تقدير أكتوبر بعد تعافٍ أقوى من المتوقع في 2020. اما بالنسبة لأمريكا اللاتينية و الكاريبي فعقب تراجع حاد عام 2020 ،سجلت تعافيا محدودا في عام 2021 .كالأرجنتين والبرازيل وبيرو، بفضل نمو الصناعات التحويلية العالمية في النصف الثاني من عام 2020 بحيث وصلت تنبؤات عام 2021 إلى4.6 % بتعديل بمقدار نقطة مئوية واحدة. و لا تزال الجائحة تحصد عددا كبيرا من الأرواح في إفريقيا و جنوب الصحراء سيما غانا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، على سبيل الذكر الذي تشهد انكماش باملنطقة بنسبة 1.9 - % في عام 2020و توقع تعافي النمو إلى 3,4 % في عام 2021 ،وهو مستوى أقل كثيرا مقارنة بالاتجاه المتوقع قبل الجائحة. ويرجح ذلك الى تأثر الاقتصادات المعتمدة على السياحة.

1-1 توقعات النمو: سيناريوهات النمو منذ ظهور الجائحة الى غاية سنة 2023:

حيث يتوقع أن يقل الناتج على مستوى العالم بنحو 3 % في عام 2024 عن مستواه المتوقع قبل الجائحة. كما يتوقع أن تكون الخسائر أقل من مستواها بعد الأزمة المالية العالمية، على افتراض السيطرة على الجائحة على مستوى العامل مع نهاية عام 2022. فبعد ان كان الركود العالمي في عام 2020 أقل وضوحاً بعض الشيء مما كان متوقعاً نظراً لانخفاض حدة الانكماش في الاقتصادات المتقدمة، وانتعاش الأوضاع في الصين بصورة أقوى؛ وعلى النقيض من ذلك، شهدت أغلب اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى حالات ركود اقتصادي أعمق. حيثرى بعض الباحثين أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي الأكثر تضررا من الأزمة، وهي التي تؤدي دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، على غرار مجموعة السبعة

(G7)والصين، فهذه الدول تساهم بأكثر من 60% من اجمالي الناتج العالمي، و65 %من الناتج الصناعي العالمي، و41 %من اجمالي الصادرات المصنعة عالميا. (بوذريع و شارف، 2021). و ما دامت القيود المفروضة على السفر قائمة. ولا تزال جميع المناطق عرضة لتفشي فيروس كورونا من جديد، وتفاقم الضغوط المالية بسبب ارتفاع مستويات الديون، وتداعيات الجائحة الأكبر من المتوقع، والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة. بحلول عام 2023، من المتوقع أن يظل الناتج أقل من الاتجاه الذي كان سائداً قبل الجائحة في جميع مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خلافاً لما عليه الحال في الاقتصادات المتقدمة حيث يُتوقع سد الفجوة. وستكون أوروبا وآسيا الوسطى أقرب منطقة إلى مسارها قبل الجائحة، في حين ستكون جنوب آسيا الأكثر بُعدا عنه. وتميل المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصادي الإقليمي نحو الهبوط، بما في ذلك استمرار تفشي فيروس كورونا، وبطء التقدم في معدلات التطعيم، والضغوط المالية، وانخفاض أسعار السلع الأولية عما كان متوقعا، والتوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاجتماعية، وانعدام الأمن الغذائي، والاضطرابات والأضرار الناجمة عن الأحوال المناخية بالغة الشدّة. كما هو موضح ادناه :

الشكل رقم 01 : ملخص توقعات النمو حسب المنطقة (التغير %)

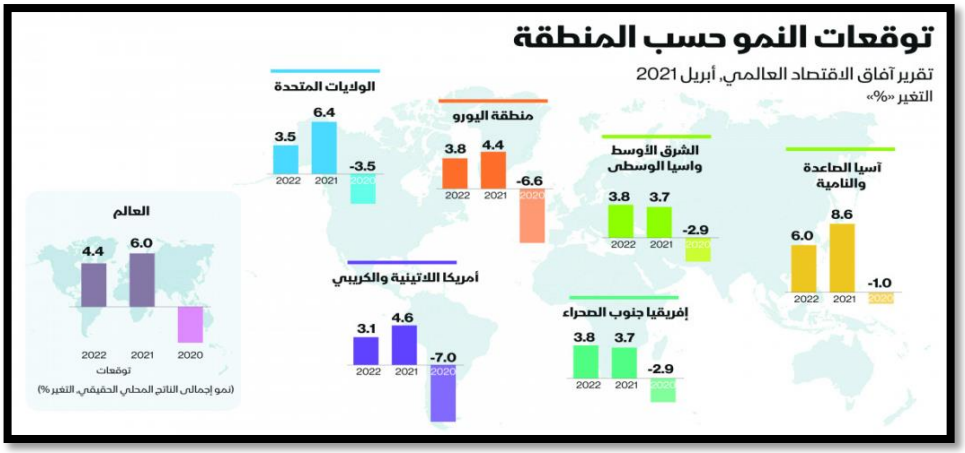

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2021)

ما يمكن استخلاصه من الشكل

- **شرق آسيا والمحيط الهادئ:** من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 5.1% في 2022 قبل أن يتحسن قليلا إلى 5.2% في 2023. (Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-EAP.pdf, 2022)

- **أوروبا وآسيا الوسطى:** من المتوقع تباطؤ اقتصاد المنطقة بنسبة 33.0% في 2022 و2.9% في 2023 . (Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-ECA.pdf, 2022)
- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** من المتوقع انخفاض النشاط الاقتصادي للمنطقة بنسبة 5.2.6% في 2022 قبل أن يتحسن قليلا إلى 2.7% في 2023. (related/Global-/0350012022 Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-ECA.pdf، 2022)
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** يتوقع نمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.4% في العام الجاري و3.4% العام المقبل. (Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-MENA-AR.pdf. , 2022)
- **جنوب آسيا:** من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة 7.6% عام 2022 على ان ينخفض الى 6.0% في 2023. (Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SAR.pdf، 2022)
- **أفريقيا جنوب الصحراء:** من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة 3.6% عام 2022 و تنخفض قليلا من معدل النمو بنسبة 3.8% في 2022. (Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SSA.pdf، 2022)

بصفة عامة سجّل معدل النمو العالمي تراجعا ملحوظا من 5.5% في 2021 إلى 4.1% في 2022 و3.2% في 2023، مع انحسار الطلب المكبوت، وإنهاء تدابير الدعم على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في أنحاء العالم. (تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، 2022) و لإبراز معدل النمو : في معظم مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في 2022-2023 إلى متوسط المعدلات السائدة خلال ظهور الجائحة انظر الملحق رقم 01. الذي يوضح اجمالي المحلي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة حسب المنطقة)التغير في مستويات إجمالي الناتج المحلي المتوقعة لعام 2024 ما بين تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يناير 2020وإبريل 2021) كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم 02 يوضح : السيناريوهات المحتملة للنمو العالمي :

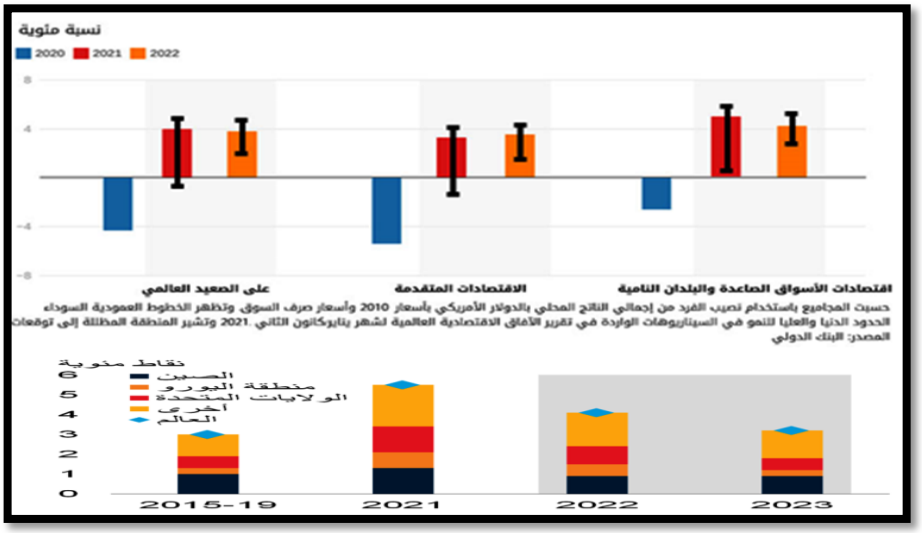

المصدر: (صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 2022)

2-1 التداعيات الاخرى على الاقتصاد: (الاصدار 15لآفاق تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2022) يمكن اجمالها من خلال ابراز انظر الملحق رقم 02 الذي يلخص توقعات تداعيات أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة : 2021-2022 و التي تتمحور في :

- **على مستوى التجارة الدولية:** توقع تسجيل تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022 في ظل احترام إجراءات التباعد االجتماعي. و من المتوقع نموها بنسبة تتراوح بين 2.7 إلى 0.8 % في عام 2021 ،وما بين 6.5% إلى 3.6 % في عام . 2022 و من المرجح تباطؤ نمو التجارة إلى % 4.7 في عام 2022 في حالة ضغوطات على مسارات النمو المستقبلية للتجارة الدوليةمما ينجم عنه ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات التجارة الدولية. و السلالات المستجدة للفيروس كوفيد 19 . (WTO, 2021)

- **الأسعار العالمية للنفط:** توقع تسجيل تحسن توقعات النمو في الأسواق العالمية للنفط

بزيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوئه ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 65 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022 . لتستقر عند مستوى67.5 دولارا للبرميل في المتوسط خلال

الفترة المنصرمة من عام 2021 وحتى نهاية منتصف شهر أكتوبر مقابل 41.5 دولارا للبرميل خلال عام. 2020 (OPEC, 2021) .

- **توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في

البنوك المركزية العالمية الرئيسة بتراجع ممثلة أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-19 .

- **أسواق ا لسلع الأساسية:** أدت الزيادة السريعة في الطلب مع إعادة فتح الاقتصادات إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن والمواد الغذائية، كما زادت التوترات على طول سلاسل الامداد الناجمة عن القيود المفروضة لاحتواء الوباء من ضغوط التكلفة الأمر الذي أسفر في مجمله عن تصاعد مستويات الأسعار العالمية. فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسيةبخلاف الوقود بنسبة 26.7 طفي عام 2021 في المتوسط مقارنة بسنة 2020 ، قبل أن تتراجع في عا م 2022مع تخفيف بعض القيود على صعيد جانب العرض. كما شهدت أسعار المنتجات الزراعية ارتفاع ا كبيرا ، لا سيما أسعار السلع الغذائية، ولا تزال المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي قائمة في بعض الدول، لا سيما تلك التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية أو ظواهر مناخية (IMF, 2021) ،حيث من المتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة % 16 في عام 2021 قبل أن تستقرفي سنة 2022. (World Bank, 2021) في هذا الإطار، يُشار إلى أن متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية قد بلغ نحو 127.4 نقاط في شهر أوت 2021 ، أي بزيادة قدرها 3.9 نقاط بنسبة 3.1 %عما كان عليه في جويلية و 31.5 نقاط بنسبة 32.9% عن الفترة نفسها من العام الماضي. (منظمة الفاو، 2021).

- **أسعار الفائدة و الصرف:** أشارت توقعات أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC) إلى احتمالات بدء رفع أسعار الفائدة في عام 2022، بد لا من 2023 ، والبدء في خفض وتيرة مشتريات الأصول في وقت قريب، إذا استمر التقدم في بلوغ الأهداف المحددة للتوظيف والتضخم. (Federal Reserve Board، 2021)على مستوى البنك المركزي الأوروبي، فقد أبقى البنك على سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسة،وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الايداع دون تغيير عند مستوى 0.00 و0.25 %وسالب 0.50 %على التوالي. كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020

وعلى سعر فائدة سلبي على الين الياباني بحدود 1.0% (Bank of Japan، 2021)، في هذا السياق، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي خلال 2022 لتصل إلى% 5.9 ، مقارنة بحوالي % 7 المتوقعة مسبقا ، إضافة إلى رفع توقعاته لمعدل البطالة إلى نحو % 4.8 في العام الجاري مقارنة بالمعدل المتوقع مسبق البالغ .% 4.5 كما رفع توقعاته لمعدل ا لتضخم خلال العام الجاري لتصل إلى 4.2% مقارنة بحوالي % 3.4 مسبقا. (Market Watch، 2021)

- **استمرار تصاعد المديونية العالمية**: فقد ساهمت الجائحة في تراكم مستويات المديونيات العامة والخاصة وارتفاع مستوى المديونية العالمية إلى الناتج العالمي بنحو 36 نقطة مئوية خلال عام . 2020 سجلت مستويات المديونية العالمية ارتفاع ا بنحو 4.8 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من عام 2021 لتسجل مستويات قياسية بلغت 296 تريليون دولار، في حين تراجعت نسبة المديونية العالمية إلى الناتج الإجمالي العالمي لأول مرة خلال الأرباع الستة السابقة لتصل إلى % 353 مقابل362 % نهاية الربع الأول من عام2021 كنتيجة لتعافي النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الناتج ما أدى إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في 51 دولة على مستوى العالم (IIIF, 2021).

3-1 الأضرار المستمرة الناجمة عن الجائحة:

- تدني إجمالي الناتج المحلي العالمي :بحلول عام 2022، أن يبقى إجمالي الناتج المحلي العالمي أدنى من توقعات ما قبل الجائحة بنسبة 4.4%، مع تضاعف الفجوة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية قرابة المثلين مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وسيتقلص الانتعاش بفعل الآثار المترتبة على تضاؤل تراكم رأس المال المادي والبشري على إنتاجية الأيدي العاملة.

- **تناقص دعم المالية العامة :** أدى دعم المالية العامة دوراً كبيراً في امتصاص قوة الضربة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وريثما تخف حدة الأزمة، يتعين على واضعي السياسات الموازنة بين المخاطر الناجمة عن أعباء الديون الضخمة والمتزايدة والمخاطر الناجمة عن إبطاء الاقتصاد من خلال إجراءات الضبط المالي السابقة للآوان. وفي أغلب البلدان، من المتوقع أن يكون القدر الأكبر من دعم المالية العامة قد صُرف بالفعل، مما يشكل عبئاً على النمو في الفترة المقبلة. وفي حين يتوقع بصفة عامة أن يتقلص العجز خلال مدة التوقعات، فمن شأنه أن يؤدي رغماً عن ذلك إلى ارتفاع الديون، على نحو يفضي إلى تكريس مشكلات في المستقبل - ولا سيما إذا لم يُستخدم الاقتراض بكفاءة.

الشكل رقم 03 :يوضح : دفعات تنشيطية من المالية العامة على الصعيد العالمي :

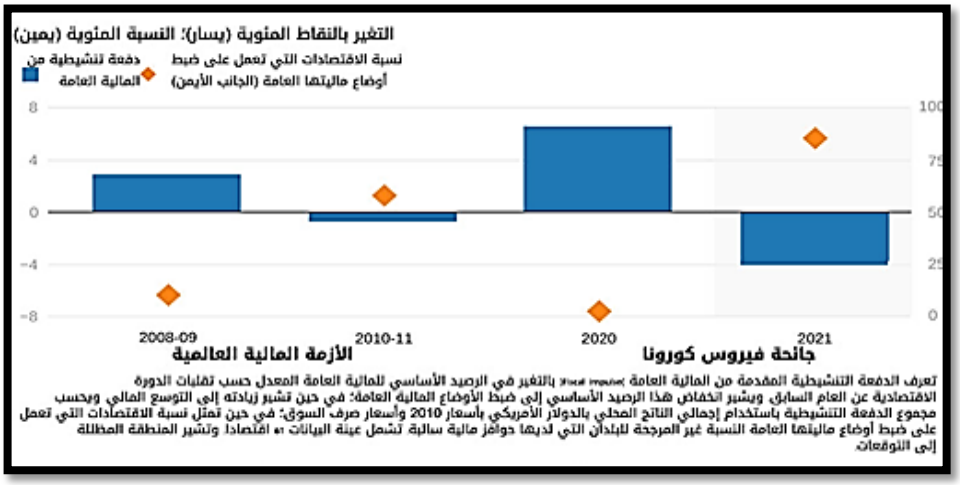

المصدر: (World Bank, Global Economic Prospects June, 2021)

- **تخفيف الإصلاحات الهيكلية من الأضرار طويلة الأجل الناجمة عن الجائحة حتمياً**، وبالإمكان تجنبه من خلال إجراء إصلاحات هيكلية تعزز الإنتاجية. ومن الممكن أن يسهم تعزيز التعليم، والاستثمار العام الفعّال، وإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات، وتحسين أنظمة الحوكمة، في التعويض عن التأثيرات المؤلمة للجائحة، وإرساء الأسس لنمو أعلى على المدى الطويل. ومن الممكن أن يمد الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بقدر أكبر من المساندة في النمو المستدام على المدى الطويل.

الشكل رقم 04 : الاستجابة التراكمية لتوقع النمو في اعقاب تطور الانتكاسات التي شهدها الاصلاح المؤسسي :

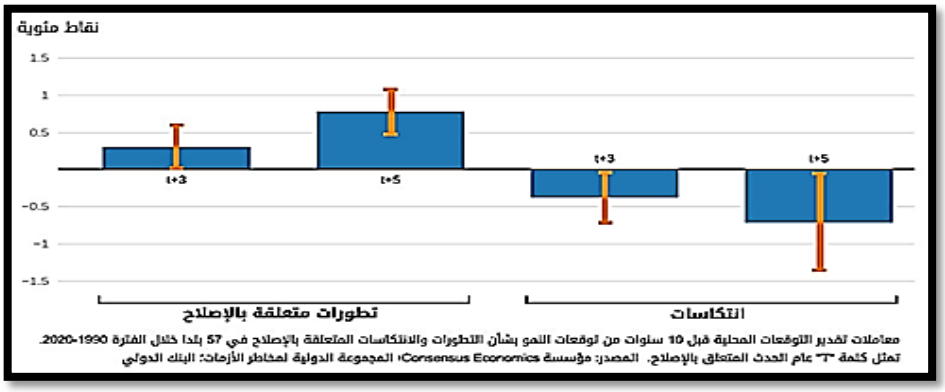

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

2- آثاره على سوق العمل:

أكّدت الأمم المتحدة، في بداية شهر يناير 2022، أن جائحة كورونا لا تزال تُلقي بثقلها على الوظائف وسوق العمل حول العالم بحيث أن انتعاش السوق وعودة أرقامها إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية قد يتطلّب أعواما.حيث اضطرت منظمة العمل الدولية لمراجعة توقعاتها بشأن انتعاش السوق هذا العام، وخفضتها بشكل كبير لا سيما بسبب تأثير تفشي المتحورتين دلتا وأوميكرون على معظم دول العالم في شهر يناير مما جعل الطريق إلى التعافي بطيء انعكس اثاره على مايلي : انظر الملحق رقم03 (مقارنة سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة و اقتصادات الاسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية) .

- **الأضرار المصاحبة لسوق العمل أدت الى ارتفاع مقلق بالفقر واللامساواة**، كما شهد في قطاع السياحة و الرحلات خاصة الدولية منها اين اضظر العديد من العاملين على تغيير وظائفهم.

- **ارتفاع نسبة البطالة :** حيث لا تزال نسبة البطالة الرسمية أعلى ممّا كانت عليه قبل الجائحة، بحيث قدّرت منظمة العمل الدولية وصول عدد العاطلين عن العمل إلى 207 مليون شخص، مقابل 186 مليون عاطل عن العمل في العام 2019، على أن تبقى مرتفعة حتى العام 2023 على الأقلّ. و في نفس الصدد تتوقّع المنظمة أن يبقى معدل النشاط الإجمالي أقلّ بـ1,2% من معدّل العام 2019. حيث شددت على أن الأزمة الصحية التي تسببت بوفاة أكثر من 5,5 مليون شخص حول العالم بحسب الأرقام الرسمية وبآلاف مليارات الدولارات من الخسائر نشرت منظمة أوكسفام التي تناضل ضدّ اللامساوة حول العالم تقريرا، ، أشارت فيها إلى أن اللامساواة تساهم في وفاة ما لا يقل عن 21 ألف يوميًا، أي شخص واحد كل أربع ثوان". أثّرت بشكل أكبر بكثير ممّا تُريه الأرقام الرسمية لأن هذه الأخيرة لا تشمل الأشخاص الذين تركوا سوق العمل.

1-2 السيناريوهات المحتملة في الثلاثي الاول للسنة الجارية :

إن تحقيق تعافي من هذه الجائحة بدون انتعاش بعيد المدى لسوق العمل. جب ان يكون الانتعاش مبنيا على أُسس العمل المُحترم، بما فيها الصحة والأمن والمساواة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.وبحسب التقرير لمنظمة العمل الدولية، حيث تُظهر أميركا الشمالية وأوروبا علامات انتعاش بارزة أكثر، على عكس جنوب شرق آسيا وأميركا الجنوبية والكاريبي.

- انتعاش سوق العمل سيكون أقوى في الدول ذات الدخل المرتفع و العكس في الاقتصادات

ذات الدخل المتوسط الأدنى.فيما تراجعت مداخيل 99% من البشرية. حيث سجل الناتج العالمي تعافى لكنه سيظل دون تنبؤات ما قبل الجائحة بحلول 2022 مع تعافٍ أضعف في لبلدان الأفقر، بحلول عام 2022، من المتوقع أن يظل الناتج العالمي منخفضا نحو 2% عن تنبؤات ما قبل الجائحة حيث يُحتسَب الإجمالي باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالدولار الأمريكي بمتوسط أسعار السنوات 2010-2019 وأسعار صرف السوق. يُظهِر الشكل نسبة الانحراف بين مستويات جوان 2021 وتنبؤات البنك الدولي لخط الأساس في يناير 2020.

- توقَّعت منظمة العمل الدولية أن يفقد العالم حوالي 90 مليون ساعة عمل خلال 2021، بسبب استمرار تفشي فيروس كورونا والتداعيات الناشئة عن جهود مكافحته، و في الشكل الموالي يوضح كيفية توزيع ساعات العمل المفقودة على مناطق العالم.

الشكل رقم 05 : يوضح ساعات العمل المفقودة

المصدر: (منظمة العمل الدولية ، 2021)

- إبطاء وتيرة التقارب بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة و النامية

انعكس مسارهاعلى نصيب الفرد من نمو الدخل في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سيما في البلدان الأفقر والأشد أدت لانكماش دخل الفرد بنسبة 2.3%. ويشير تحليلنا إلى أن نمو هذه البلدان سيتخلف عن نمو الاقتصادات المتقدمة بنحو 02% سنويا في المتوسط من عام 2021 إلى عام 2023، مما يوسع الفجوة الكبيرة بسبب نقص الإمدادات، وصعوبات المشتريات، ومحدودية التمويل، وتباطؤ وتيرة التلقيح .كما هو مبين ادناه

الشكل رقم 06 : نمو نصيب الفرد من الد خل بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة

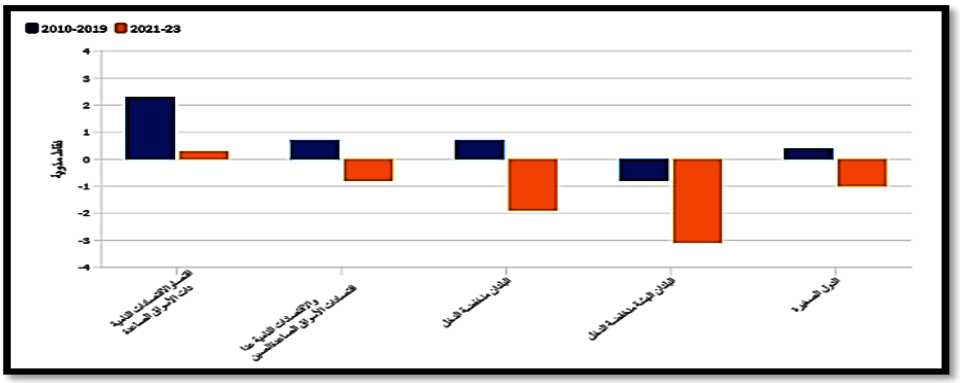

المصدر : (World Bank، 2021)

3-2 الأضرار المستمرة الناجمة عن الجائحة:

- سبب وباء كوفيد -19 في أضرار بالغة في قطاع الوظائف بخسارة ما يعادل 255 مليون وظيفة عام 2020، بحسب ما أعلنت منظمة العمل الدولية.حيث تمت خسارة 8,8% من ساعات العمل في العالم (مقارنة مع الفصل الرابع عام 2019)، ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل. التي بلغت أربعة أضعاف الوظائف التي فقدت إبان الكساد الكبير في ثلاثينيات (القرن الماضي) مما أسفر عن انقسام بالتساوي بين خفض ساعات العمل وفقدان الوظائف "غير المسبوق." (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2021)
- زيادة الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية : إذ تتمتع أوروبا وآسيا الوسطى بأعلى معدلات التغطية في مجال الحماية الاجتماعية ، حيث يحصل 84 % من الأشخاص على فائدة واحدة على الأقل. كما أن التغطية في الأمريكتين أعلى من المتوسط العالمي (64.%)، فيما تعاني من ثغارات في التغطية كل من آسيا والمحيط الهادئ (44 %) والدول العربية (40 %) وأفريقيا (17.4 %). وسلطت منظمة العمل الدولية الضوء على الفروق في الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية. فقالت إن البلدان ذات الدخل المرتفع تنفق 16.4 %من ناتجها المحلي (أعلى من المتوسط العالمي البالغ 13 % ، باستثناء الصحة)، في حين أن البلدان منخفضة الدخل تنفق 1.1 % فقط. كما أشارت الوكالة الأممية إلى أنه منذ بداية جائحة كوفيد-19، اضطرت الحكومات إلى زيادة الإنفاق بشكل كبير لضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للجميع، بنحو 30 %. وأكدت أنه لضمان تغطية الحماية الاجتماعية الأساسية، ستحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى استثمار 77.9 مليار دولار إضافية سنويا، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ستحتاج إلى 362.9 مليار دولار

إضافية، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى ستحتاج إلى 750.8 مليار دولار سنويا. وهذا يعادل 15.9 % و 5.1 % و 3.1 % من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي على أنه بين عامي 2019 و2020. (منظمة العمل الدولية ، 2021)

- انخفض توظيف المرأة بنسبة 4.2 % على مستوى العالم، وهو ما يمثل 54 مليون وظيفة، بينما عانى الرجال من انخفاض بنسبة 3 %، أو 60 مليون وظيفة.هذا يعني أنه سيكون هناك عدد أقل من النساء العاملات هذا العام بـ13 مليونا مقارنة بعام 2019، لكن من المرجح أن يتعافى عدد الرجال في العمل إلى المستويات التي شوهدت قبل عامين.كما أنه سيتم توظيف 43 % فقط من النساء في سن العمل في العالم في عام 2021، مقارنة بنسبة 69 % من نظرائهن من الرجال. بسبب تعرضن لخسائر غير متناسبة في الوظائف والدخل بسبب زيادة تمثيلهن في القطاعات التي تضررت بشدة من عمليات الإغلاق، مثل الخدمات الغذائية والتصنيع.

- تضررت غالبا الوظائف الأقل اعتمادا على المهارات والأكثر عرضة للأتمتة أكثر من سواها أثناء فترة الركود المصاحبة للجائحة. ورغم أن الآثار الواقعة على قطاعات معينة اختلفت عن فترات الركود الماضية، فقد تسببت الجائحة في تسريع وتيرة الاتجاهات العامة السائدة من قبل على مستوى التوظيف، فعززت من حدوث تحول بعيدا عن التوظيف في قطاعات ومهن أكثر عرضة للأتمتة. ومن تلك القطاعات الأكثر انكماشا بسبب الأزمة الفنادق والمطاعم (قطاع خدمات الإقامة والأغذية) ومتاجر الجملة والتجزئة (قطاع التجارة). فقد أدت إجراءات التباعد الاجتماعي والتغيرات السلوكية التي حفزتها الجائحة إلى تكثيف تخفيضات التوظيف في هذه القطاعات على غرار المعتاد حدوثه في نوبات الهبوط الاقتصادي السابقة. وفي المقابل، نجد أن العام الماضي شهد بالفعل نموا في التوظيف في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والتأمين. وهناك كثير من القطاعات التي تأثرت أكثر من سواها -ولديها غالبا عدد أقل من الوظائف التي يسهل أداؤها من بُعد- تميل في الغالب إلى توظيف نسبة أعلى من الشباب والنساء والعمالة الأقل مهارة، مما يسهم في الآثار غير المتكافئة بين مختلف فئات العمالة. كما هو ملاحظ ايضا في الرسومات للملحق رقم 03.

- تراجعت نسبة المشاركة في القوى العاملة حول العالم في 2020 بواقع 2.2 % مقارنة بهبوطها بحوالي 0.2 % في الفترة ما بين 2008 و2009، وفقا لمنظمة العفو الدولية.وباستثناء برامج الدعم الحكومي، قدرت منظمة العمل الدولية الخسائر في الدخل على مستوى العالم بحوالي 3.7 ترليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 4.4 % من إجمالي الناتج العالمي، حيث وقع

الضرر الأكبر على سوق العمل في مناطق أمريكا اللاتينية، والكاريبي، وجنوب أوروبا، وجنوب آسيا. كما كان النساء والشباب هم الفئات الأكثر تضررا من الخسائر التي تعرض لها سوق العمل عالميا.و من المتوقع أن تدفع الجائحة ما بين 55 و63 مليون شخص في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة إلى دائرة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2021.

الخلاصة

واصلت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. مما اعاد حكومات الدول الى تصعيد العزل والحظر العام والإغلاق المستمر او الجزئي النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. و هذا ما أثر بشكل حاد على النشاط الاقتصادي. فبعدما شهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع -3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 و بافتراض انحسار الفيروس في النصف الثاني من سنة 2020 تم التخفيف من جهود الاحتواء و العودة للفتح الجزئي لبعض القطاعات من اجل تعزيز النمو فيها بالتدريج تم التوقع بنمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. (زواق، 2021)ثم يتراجع إلى 4,4% في عام 2022.

نتائج الدراسة : مع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-19، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضا في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات:

- سجل تراجعا في النمو العالمي من 5,9% في عام 2021 إلى 4,4% في عام 2022 – بانخفاض قدره نصف نقطة مئوية لعام 2022 عن توقعات عدد أكتوبر 2022 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى 3,8% في عام 2023. وبالرغم من أن هذا المعدل يمثل ارتفاعا بمقدار 0,2 نقطة مئوية عن التنبؤ السابق،
- تُعزَى قوة التعافي العالمي في الأمد القريب إلى حد كبير إلى عدد قليل من الاقتصادات الكبرى مثل

الولايات المتحدة والصين، وتأخر كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن اللحاق بالركب. ومن المتوقع أن تساهم كل من الولايات المتحدة والصين بأكثر من ربع النمو

العالمي في 2021، وتعادل مساهمة الولايات المتحدة تقريبا ثلاثة أمثال متوسط نموها في السنوات 2015-2019.

– أكثر المناطق تضرراً في النصف الأول من عام 2021 هي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا

وآسيا الوسطى. فقد تجاوزت الخسائر التقديرية في ساعات العمل ضمن هذه المناطق 8 في المائة في الربع الأول و6 % في الربع الثاني، مقارنة بالنسبة العالمية البالغة 4.8% و 4.4 % الربعين الأول والثاني على التوالي. قدرت منظمة العمل الدولية الخسائر في الدخل على مستوى العالم بحوالي 3.7 ترليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 4.4 % من إجمالي الناتج العالمي، حيث وقع الضرر الأكبر على سوق العمل في مناطق أمريكا اللاتينية، والكاريبي، وجنوب أوروبا، وجنوب آسيا. كما كان النساء والشباب هم الفئات الأكثر تضررا في سوق العمل عالميا.

– تسجيل ما بين 55 و63 مليون شخص في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة إلى دائرة الفقر

المدقع بحلول نهاية عام 2021. بسبب الجائحة على ان يتوقع عودة الانتعاش في النصف الثاني من عام 2022، شريطة ألا يتفاقم الوباء. غير أن هذا سيكون متفاوتاً نظراً لعدم المساواة في الحصول على اللقاح والقدرة المحدودة لمعظم الاقتصادات النامية والناشئة على دعم تدابير التحفيز المالي القوية. كما يُرجح أن تتدهور نوعية فرص العمل المنشأة حديثاً في تلك البلدان.

– استمرار اختلالات سوق العمل بالرغم من التكيف الملحوظ في سياسات دعم الاقتصاد، الناجمة عن صدمة جائحة كوفيد-19 ،حيث شهدت تسريع بالغ في مختلف القطاعات و المجموعات الديمغرافية .مما ساهم في زيادة عدم المساواة بين مختلف فئات العمالة ، حيث تضررت العمالة الشابة و الأقل مهارة أكثر من سواها في المتوسط في فترات الهبوط الاقتصادي ، كما ارتفعت البطالة بين النساء بدرجة أكبر مقارنة بالرجال في اقتصادات الاسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية. ضحت أنه تم الاستغناء عن 4.2 % من وظائف النساء على الصعيد العالمي بين عامي 2019 و2020 بسبب الجائحة، وهو ما يمثل انخفاضا بواقع 54 مليون وظيفة مقارنة 03 %من توظيف الرجال . على أن يكون عدد النساء العاملات في 2021 أقل بواقع 13 مليونا عن عام 2019، بينما من المتوقع أن يكون عدد الرجال العاملين هو نفس ما كان عليه في 2019.

التوصيات :

- ضرورة تضافر الجهود والسياسات الفعّالة على المستويين الدولي والوطني لإصلاح التداعيات، مع اعطاء الاولوية للانفاق الصحي و الاجتماعي بالتركيز على الاشد تضررا.
- التعجيل باعادة هيكلة الديون و اتاحة فرص الاقراض و السيولة للاستثمارات البناءة.
- تحليل تطورات البطالة و سوق العمالة بالرجوع للمراصد الوطنية و الدولية في ظل مستجدات تطورات السلالات الجديدة لفيروس كوفيد 19 الغير مؤكدة و سيناريوهات التعافي المتوقعة.
- إعادة تقييم افاق النمو في درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

قائمة المصادر والمراجع :

Bibliographie

0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-ECA.pdf. (2022, January). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-LAC.pdf

Bank of Japan. (2021). *Summary of Opinions at the Monetary Policy Meeting, September*.

Federal Reserve Board. (2021). *Projections Material, September Meeting*.

Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-EAP.pdf. (2022, january). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-EAP.pdf

Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-ECA.pdf. (2022, january). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-ECA.pdf

Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-MENA-AR.pdf. . (2022, January). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-MENA-AR.pdf

Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SAR.pdf. (2022, -January). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SAR.pdf

Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SSA.pdf. (2022, January). Récupéré sur https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cb15f6d7442eadedf75bb95c4fdec1b3-

0350012022/related/Global-Economic-Prospects-January-2022-Regional-Overview-SSA.pdf
IIIF. (2021). *Global Debt Monitor, Sep*.
IMF. (2021). *Global recovery continues, but the momentum has weakened, and uncertainty has increased. OCT*.
Market Watch. (2021). *U.S. Dollar Index (DXY)*. Récupéré sur https://www.marketwatch.com/investing/index/dxy
OPEC. (2021, OCTOBER). *Monthly Oil Market Report*.
World Bank. (2021). Récupéré sur https://www.worldbank.org/en/country/smallstates/overview
World Bank. (2021). *Global Economic Prospects June*.
WTO. (2021, OCTOBER). *Global trade rebound beats expectations but marked by regional divergences*. Récupéré sur https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/
الاصدار 15لآفاق تقرير آفاق الاقتصاد العربي. (04 اكتوبر، 2022). تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/arab-economic-outlook/fifteenth-edition-arab-economic-outlook-report-october
البنك الدولي .(2020) *مؤسسة Consensus Economics المجموعة الدولية لمخاطر الازمات :البنك الدولي*.
بوذريع ,ص & .,شارف ,ن ,2021) .ديسمبر .(31تداعيات جائحة فيروس كورونا على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا . *جديد الاقتصاد* , (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/342/16/1/175118, Éd.) *16*(1), 127-156.
تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية. (January, 2022 11). تم الاسترداد من https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36519/9781464817601.pdf
زواق ,ا .(2021, 12 21) .استجابة السياسة الضريبية لدعم دافعي الضرائب في مواجهة تداعيات الجائحة)كوفيد -19). *مجلة العلوم الانسانية* , (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/32/4/179137, Éd.) *32*(04), 321-340.
صندوق النقد الدولي .(2021) .*تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عدد ابريل* .
صندوق النقد الدولي .(2022, january) .*تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي* . Récupéré sur https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/01/25/world-economic-outlook-update-january-2022
منظمة العمل الدولية .(2021) .
منظمة الفاو .(2021) .*مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار* .

الملاحق

الملحق رقم 01:جدول يوضح معدل النمو : في معظم مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في 2022-2023 إلى متوسط المعدلات السائدة خلال ظهور الجائحة

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1]					الاختلافات في النسب المئوية من توقعات شهر جوان 2021		
	2019	2020	2021ت	2022ق	2023ق	2021ت	2022ق	2023ق
العالم	**2,6**	**-3,4**	**5,5**	**4,1**	**3,2**	**-0,2**	**-0,2**	**0,1**
البلدان المتقدمة	**1,7**	**-4,6**	**5,0**	**3,8**	**2,3**	**-0,4**	**-0,2**	**0,1**
الولايات المتحدة	2,3	-3,4	5,6	3,7	2,6	-1,2	-0,5	0,3
اليابان	1,6	-6,4	5,2	4,2	2,1	1,0	-0,2	-0,3

منطقة اليورو	-0,2	-4,5	1,7	2,9	1,2	-1,2	0,3	0,2
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	**3,8**	**-1,7**	**6,3**	**4,6**	**4,4**	**0,2**	**-0,1**	**0,0**
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,8	1,2	7,1	5,1	5,2	-0,6	-0,2	0,0
الصين	6,0	2,2	8,0	5,1	5,3	-0,5	-0,3	0,0
إندونيسيا	5,0	-2,1	3,7	5,2	5,1	-0,7	0,2	0,0
تايلند	2,3	-6,1	1,0	3,9	4,3	-1,2	-1,2	0,0
أوروبا وآسيا الوسطى	2,7	-2,0	5,8	3,0	2,9	1,9	-0,9	-0,6
بولندا	2,0	-3,0	4,3	2,4	1,8	1,1	-0,8	-0,5
تركيا	0,9	1,8	9,5	2,0	3,0	4,5	-2,5	-1,5
روسيا	4,7	-2,5	5,1	4,7	3,4	1,3	0,2	-0,5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0,8	-6,4	6,7	2,6	2,7	1,5	-0,3	0,2
الأرجنتين	1,2	-3,9	4,9	1,4	2,7	0,4	-1,1	0,4
البرازيل	-0,2	-8,2	5,7	3,0	2,2	0,7	0,0	0,2
المكسيك	-2,0	-9,9	10,0	2,6	2,1	3,6	0,9	0,2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0,9	-4,0	3,1	4,4	3,4	0,6	0,8	0,1
المملكة العربية السعودية	0,3	-4,1	2,4	4,9	2,3	0,0	1,6	-0,9
إيران	-6,8	3,4	3,1	2,4	2,2	1,0	0,2	-0,1
مصر	5,6	3,6	3,3	5,5	5,5	1,0	1,0	0,0
جنوب آسيا	4,4	-5,2	7,0	7,6	6,0	0,1	0,8	0,8
الهند	4,0	-7,3	8,3	8,7	6,8	0,0	1,2	0,3
باكستان	2,1	-0,5	3,5	3,4	4,0	2,2	1,4	0,6
بنغلاديش	8,2	3,5	5,0	6,4	6,9	1,4	1,3	0,7
أفريقيا جنوب الصحراء	2,5	-2,2	3,5	3,6	3,8	0,7	0,3	0,0
أنغولا	2,2	-1,8	2,4	2,5	2,8	0,6	0,4	0,4
جنوب أفريقيا	0,1	-6,4	4,6	2,1	1,5	1,1	0,0	0,0
نيجيريا	-0,6	-5,4	0,4	3,1	2,8	-0,1	-0,2	-0,7
بنود إيضاحية:								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1]								
البلدان مرتفعة الدخل	1,7	-4,6	5,0	3,8	2,4	-0,3	-0,2	0,2
البلدان النامية	4,0	-1,4	6,5	4,6	4,5	0,2	-0,2	0,0
بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية باستثناء الصين	2,5	-4,2	5,2	4,2	3,8	0,8	0,0	0,1
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية المصدرة للسلع	1,8	-3,9	4,5	3,3	3,1	0,9	0,0	0,0
الأسواق الناشئة والبلدان النامية المستوردة للسلع	4,9	-0,5	7,2	5,2	5,0	-0,1	-0,2	0,0
الأسواق الناشئة والبلدان النامية المستوردة للسلع عدا الصين	3,3	-4,5	6,1	5,3	4,6	0,7	0,0	0,1
البلدان منخفضة الدخل	4,6	1,3	3,3	4,9	5,9	0,2	0,0	0,0

الأسواق السبعة الناشئة (EM7)*	4,5	-0,6	7,2	4,8	4,7	0,0	-0,3	0,0
العالم	2,9	-3,0	5,7	4,4	3,6	0,0	-0,1	0,1
حجم التجارة العالمية	**1,1**	**-8,2**	**9,5**	**5,8**	**4,7**	**1,2**	**-0,5**	**0,3**
أسعار السلع الأولية								
أسعار النفط	-10,2	-32,8	67,2	7,2	-12,2	16,9	7,2	-13,1
مؤشر أسعار السلع الأولية خلاف الطاقة	-4,2	3,0	31,9	-2,0	-4,0	9,4	0,5	-1,3

المصدر البنك الدولي (https://www.albankaldawli.org/gep)

ت = تقدير. و = المتوقعة.الأسواق السبعة الناشئة (الاتحاد الروسي وإندونيسيا والبرازيل وتركيا والصين والمكسيك والهند). يتم تحديثها توقعات البنك الدولي بناء على التعليمات الجديدة كثيرا من المعلومات وتغيير الظروف (العالمية). ونتيجة لذلك، قد التوقعات الواردة هنا تختلف عن تلك الواردة في وثائق البنك الأخرى، حتى لو التقييمات الأساسية آفاق البلدان لا تختلف كثيرا في أي لحظة معينة من الزمن. راجع موقع للحصول على تفاصيل إضافية كناريا

الملحق رقم 02: الشكل : توقعات تداعيات أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة : 2021-2022

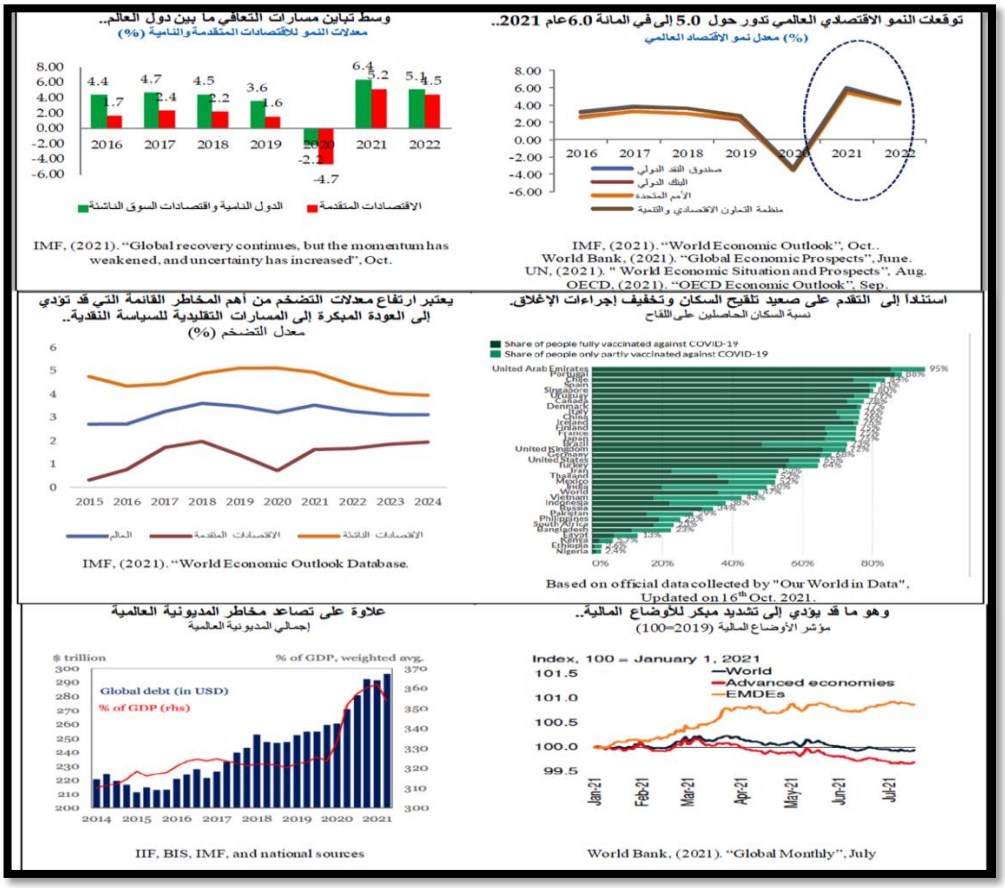

المصدر : بناءا على ما سبق

المحلق رقم 03 : يوضح مقارنة بين سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة و اقتصادات الاسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية

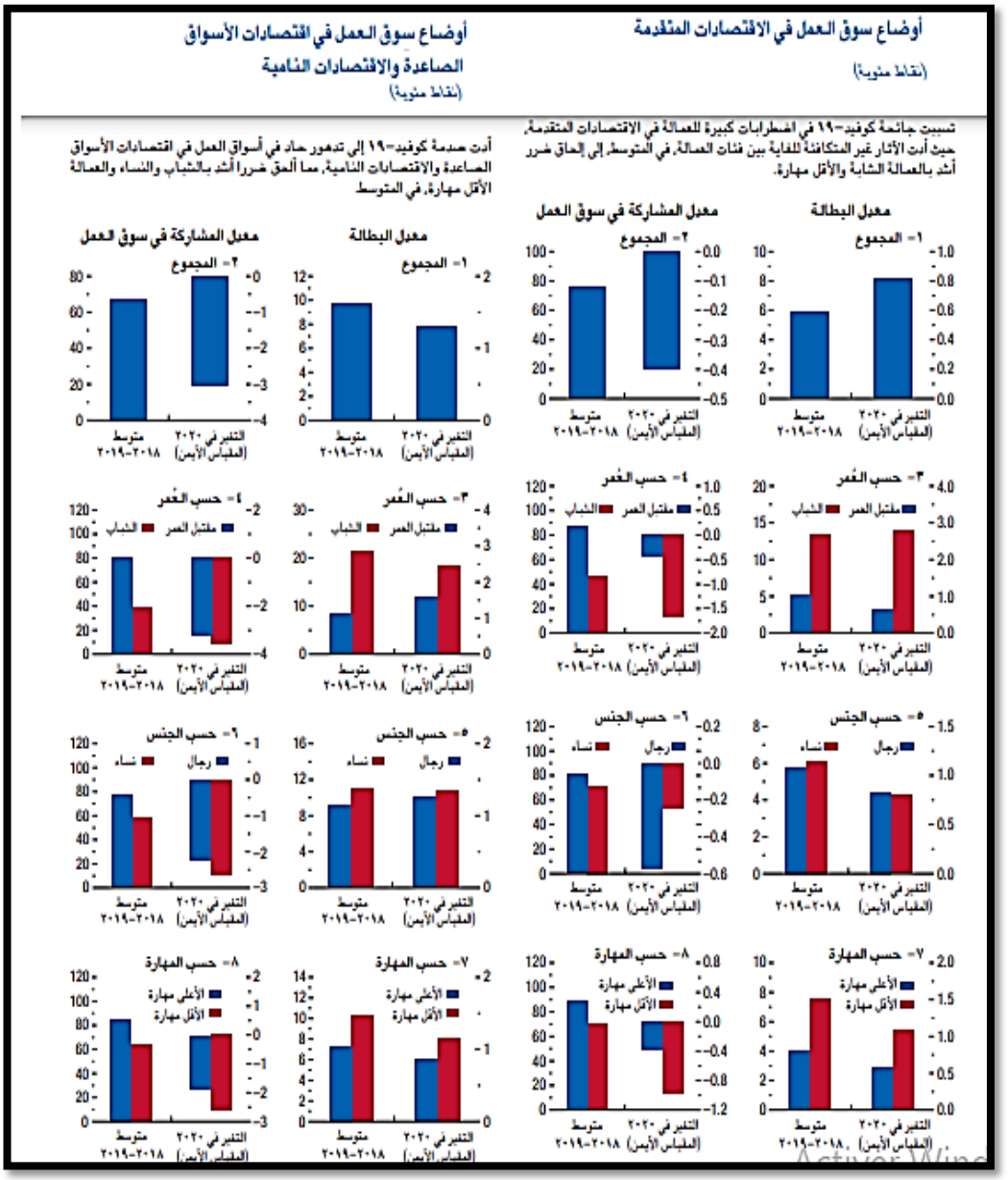

المصدر: (صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عدد ابريل، 2021)